

من كان له ما في القاتل وجها ماله كونه الهدية فان
 لم يكن له ما في القاتل وجها ماله كونه الهدية فان
 شاهد قتله بعضا والاخر بقتل القاتل فان
 شهد بقتله وقال لا يخرج من القاتل الذي القياس ان لا
 يجب شيء لان حكم القتل والقتل يختلف
 باختلاف الالة وحكم الاستحسان انهم شهدوا علق
 القاتل والقتل ليس بجعل فيقتل اولا وجبه وهو
 الالة ويجب في ماله لان الاصل في القتل العمد فلا يجوز
 ما لا يراه من القاتل وان افترق من الرجلين يقتل زيد وقال
 الولي قتلناه فله قتلهما او لمقامت بقتل زيد
 جرحوا واخرى يقتل بك اياه وادعى الولي قتلهما المعلن
 لان في الثاني تكذيب المشهود له الشاهد في
 بعض ما يشهد له وهذا يبطل شهادته لان التكذيب
 يفسد قوة الاصل في تكذيب المقر له المقر في بعض
 ما اقر به وهو انفراده في القتل وهذا لا يبطل
 الاقرار والعبرة بحالة الرمي لا الوصول فيجب
 الدين على من رمى مسلما فان قتل فوضل هذا عند
 ايشا

الجحيفة رحمة الله وعندها لا يجب شيء اذ بالان تباد
 سقطت قومه فصار مديا **كتاب** الرمي عن موجب
 كما اذا ابراء بعد الجرح قبل الموت له ان المرمى السرحا الذي
 يقوم **م** والقيمة لسيد عبد ربي اليه فاعقبة فقتل
 هذا عند الجحيفة وابي يوسف رحمة الله وتل
 محل فضل ما بين قيمته من ماله الى غير ماله والماله
 على من رمى مسلما محل فضل لاهل ذم ماله فاحرم
 فوصل ولا يضمن من رمى بمضيا عليه بجرم فخرج
 شاهدا فوصل وحل صيد ماله مسلم فقتل
 لامر ماله محو سي فاسلم فوصل لان العتير حالة الرمي
 والله اعلم **كتاب الديات**
 الدية من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة الاف
 درهم ومن البابل ماية وهي في شتم العمد ان باع من
 بنت خاض وبنت لبون وخيمه وجزعة وهي المظلمة
 وفي الخطاء اخماس منها ومن ابن خاض الدية
 عند الجحيفة لا يكون الا من هذه الاموال الثلاثة وقالا
 منها ومن البقر ما يشافعه ومن الضم الف شاة ومن